



تلخيص وعرض من كتاب

( الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر )

للدكتور صلاح الصاوي

الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر ( تلخيص )

-2-

مرتكزات الوحدة المنشودة بين فصائل العمل الإسلامي المعاصر:

أولاً: التفريق بين فقه الاجتماع في مرحلة الدعوة والبناء، وفقه الاجتماع في مرحلة تعين الجهاد والدفع العام:

هناك حركات إسلامية جامعة تُجيشُ الأمة بمختلف طوائفها لتقود المعركة، وتمحور حول الالتزام بالجمل الثابتة في الكتاب والسنة والإجماع، وت تكون قاعدتها من عامة الأمة ومن لا يزالون على انتسابهم للشريعة وولائهم للإسلام، ومعقد ولائها وبرائتها هو الالتزام المجمل بالإسلام، والاستعداد للمشاركة في الجهاد.

والوجود الطبيعي لها في دار الحرب، أو حيث تتعذر شرعية الرأية في بلد من بلاد المسلمين لقيامها مثلاً على العلمنية وتحكيم القوانين الوضعية، وفي هذا الإطار تتجه دعوتها إلى المسلمين كافة لمجاهدة عدو لا مماراة في عداوته، والانتصار لما لا يختلفُ عليه من دين الإسلام.

أما المذاهب العلمية فهي حركات إحيائية تسعى غالباً داخل إطار إسلامي قائم للدعوة إلى عدد من الأصول العلمية والعملية، ترى أن اعتقادها من مقتضيات الإيمان، فحركتها تتجه في الأصل إلى من ثبت له عقد الإسلام لدعوته إلى التزام اختياراتها العلمية والعملية، وخصوصاتها تتعقد مع ما تراه من البدع والمحديثات، ودائرة ولائها وبرائتها هي الالتزام باختياراتها الخاصة. والوجود الطبيعي لها يكون في دار الإسلام، وفيها يتم محاكمة اختيارات هذه المذاهب في ضوء الأصول الثابتة في الكتاب والسنة، ليعلم مدى قرب هذه المذاهب أو بعدها من جماعة المسلمين، ويترقر في ضوء ذلك الموقف الصحيح في التعامل معها.

**ثانياً: القاعدة العامة في الحركات الجهادية هي الالتزام بالمجمل بالإسلام والاستعداد للمشاركة في الجهاد.**

والحذر من أن يجعل شيء من الاجتهدات الفروعية أساساً للولاء أو البراء، مهما بلغت درجة افتتانه بخطأ المخالف فيه، حتى لا يؤدي اختلاط الأمور إلى ترخيص في قطعي مجمع عليه، أو تهارج بسبب ظني مختلف فيه، مع ما يترتب على ذلك من استمرار الفرق، وتكريس التشرذم، وإعطائه بعداً عقدياً وسلفياً يعسر تجاوزه.

إن العمل الجهادي إحياء جهادي شامل يتسع لمختلف المذاهب الفقهية، ويُجيّش أتباعها جميعاً ليخوض بهم معركة يواجه فيها الكفر الصراح والردة السافرة، ويدافع فيها عن أصل وجود الإسلام، وعليه أن لا يحبس نفسه في إطار اجتهدات فقهية.

وذلك مراعاة لضرورة الاجتماع الذي جعلته النصوص معقد الرحمة ومناط الفوز والغلبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ( والواجب أمر العامة بالجمل الثابتة بالنص والإجماع، ومنعهم من الخوض في التفصيل الذي يقع بينهم الفرق والاختلاف، فإن الفرقة والاختلاف من أعظم ما نهى الله عنه ورسوله ) . مجموع فتاوى ابن تيمية 12/237.

**ثالثاً: ليس المحذور جريان الخلاف في الفروعيات، وإنما المحذور هو التعصب والبغى على المخالف:**

الخلاف في المسائل الفرعية واقع لا محالة، وإن قدراً منه مقصود ابتداءً للشارع، إذ لو شاء الله أن ينزل القرآن على نحو لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ما أعجزه ذلك، ولو شاء أن تكون السنة على نحو لا يحتمل في الفهم إلا وجهاً واحداً ما أعجزه ذلك كذلك، ولكنه جعل كثيراً من نصوص القرآن والسنة على نحو يحتمل في الفهم وجوهاً متعددة، ليدل على أن من هذا الاختلاف ما هو مقصود ابتداءً للشارع، ليكون توسيعة على العباد ورحمة بالأمة.

قال الزركشي - رحمه الله - : ( اعلم أن الله لم ينصب على جميع الأحكام الشرعية أدلة قاطعة، بل جعلها ظنية قصدًا للتوسيع على المكاففين، لئلا ينحصروا في مذهب واحد لقيام الدليل القاطع ..) الاختلافات الفقهية، د. أبو الفتوح البيانوني: 23.

ولهذا لم تتجه إرادة السلف إلى حسمه على مستوى الأمة، وإنما كان اعتماؤهم بإحياء فقه الاختلاف وأدب الخلاف.

قال عمر بن عبد العزيز: ( ما يسرني أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا، لأنهم إذا اجتمعوا على قول فالفهم رجل كان ضالاً، وإذا اختلفوا فأخذ رجل بقول هذا ورجل بقول هذا، كان في الأمر سعة ) مجموع الفتاوى لابن تيمية: 30/80 .

وهذه التوسيعة لا تعني الأخذ بالهوى والتشهي، بل الاجتهد على ضوء الكتاب والسنة واجماع الأمة أو للعامي أن يقلد أو ثقهم عنده.

رابعاً: إن الخطأ المغفور في الاجتهاد في المسائل الفروعية يتناول الأمور العلمية والأمر العملية على حد سواء:

فهو ليس خاصاً بفروع العمل فحسب كما قد يتواهم بعضهم، فيجب أن يفرق بين من يغفل بتأويل صفة من الصفات، وبين من يتحزب على مبدأ التأويل والتعطيل للصفات كافة.

فيجب التفريق بين الغلط الجزئي وبين التحزب على قاعدة كلية تخالف ما عليه الفرقة الناجية، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله : ( وحقيقة الأمر في ذلك أن القول قد يكون كفراً، فيطلق بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا فهو كافر. لكن الشخص المعين الذي قاله لا يحكم بكافره، حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها. وهكذا الأقوال التي يكفر قائلها قد يكون الرجل لم بلغه النصوص الموجبة لمعروفة الحق، وقد تكون عنده ولم ثبتت عنده، أو لم يتمكن من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبّهات يعذرها الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهداً في طلب الحق وأخطأ فإن الله يغفر له خطأه كائناً ما كان، سواء كان في المسائل النظرية أو العملية. هذا الذي عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجمahir أئمة الإسلام ) . مجموع فتاوى ابن تيمية 3 / 229 - 345 / 23 .

#### خامساً: نسبية الخلاف المتعلق بتحقيق المناط:

إن الأصل في الخلاف المتعلق بتحقيق المناط، وإدراج الجزئي المعين في نطاق القاعدة الكلية التي تشمله، أنه من الخلاف في الفروعيات التي لا يشنع فيها على المخالف، ولا يقدح في دينه ولا في عدالته، لارتباطه بالدراءة بالواقع أكثر من ارتباطه بالعلم الشرعي.

كمثال الترخيص بالتييم للمريض، فإن أردنا معرفة الحكم الشرعي بالنسبة لمريض معين ليُرخص له أو لا يرخص، فإننا لا نحتاج إلى اللغة العربية، ولا إلى معرفة مقاصد الشرع في باب التييم فضلاً عن سائر الأبواب، إنما يلزم أن نعرف بالطريق الموصى: هل يحصل الضرر، فيتحقق المناط؛ أم لا، فلا يتحقق؛ ولا شأن لهاذا بواحد من الأمرين، إنما يعرف بالتجارب في الشخص نفسه، أو في أمثاله، أو بتقرير طبيب عارف.

فتحرير الخمر على سبيل المثال قطعي، بل من المعلوم من الدين بالضرورة، وكون العلة في تحريمها هو الإسکار قطعي كذلك، ولكن تحقيق هذا المناط في جزئي معين قد يكون ظنّياً وتتفاوت فيه الآراء.

ورد الحكم الشرعي كفر أكبر، وهو من المعلوم من الدين بالضرورة كذلك، ولكن تحقيقه في مناط معين بأن يقال: قد تحقق الرد في الصورة أم لم يتحقق. قد يكون ظنّياً .

#### سادساً: ضرورة التحقق من استيفاء الضوابط الشرعية للهجر، قبل التثريب على المخالف:

فيجب الانتباه عند تطبيق الهجر الشرعي، بسبب الإصرار على خطأ بين، إلى استيفاء الضوابط الشرعية لهذا الهجر، من تحقق السبب الموجب له، وتحقيق الهجر لمقاصده الشرعية، من زجر المبتدع ورجوع العامة عن مثال حاله، وصيانة السنة من شائبة البدع، وألا يعارض المصلحة المبتغاة منه بمفسدة راجحة، وأن تكون درجة الإنكار تابعة لدرجة المخالفة.

وفي الحلقة الثالثة نفصل في هذه النقطة.

المصادر: